المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

# مصر عشية الانتخابات الرئاسية: جردة لسنوات حكم السيسي الأربع

وحدة الدراسات السياسية | مارس 2018

**مصر عشية الانتخابات الرئاسية: جردة لسنوات حكم السيسي الأربع**

سلسلة: تحليل سياسا ت

وحدة الدراسات السياسية | مارس 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

# المحتويات


| | |
|---|---|
| مقدمة | 1 |
| المعارضة: عودة إلى الركود | 1 |
| تكبيل العمل السياسي | 5 |
| وضع الحريات وحقوق الإنسان | 7 |
| عسكرة الاقتصاد والعودة إلى سياسات الإفقار | 11 |
| السياسات الأمنية: الحصاد المر | 15 |
| انحسار التأثير ومتوالية الفشل في السياسة الخارجية | 20 |
| خاتمة | 25 |

## مقدمة

لم يُخفِ الصخب الإعلامي المصاحب للانتخابات الرئاسية في مصر حقائق الفشل الاقتصادي والسياسي والأمني التي تعيشها البلاد بعد أربع سنوات من تولي الجنرال عبد الفتاح السيسي مقاليد الرئاسة. بدت هذه الانتخابات للبعض فرصة ممكنة لإعادة بث الروح في المجال السياسي بعد فترة مَوات، انحسر فيها التفاعل السياسي على حملات القمع التي يشنها النظام ضد خصومه. وصعد موقف متفائل، أواخر عام 2017، بإمكانية استغلال هذه الانتخابات لكسر حالة الجمود السياسي المفروضة، وليحتل المساحة بديلًا من الموقف الداعي إلى مقاطعتها، رغم تغييب النظام أي قواعد تكفل نزاهتها، أو تضمن الحد الأدنى من تنافسيتها.

هذا الرهان الذي غازل القطاعات المحسوبة على "ثورة يناير"، وتحمست له مجموعات شابة وأحزاب سياسية، دفع أسماءً سياسية، رأى البعض أن بإمكانها إعادة توجيه الغضب الجماهيري المكتوم ليصير موجة ضاغطة على النظام، تدفعه إلى القبول بمنافسة انتخابية حقيقية. وراوحت الرهانات بين أسماء عسكريين ومدنيين، قبل أن يفض النظام المشهد بهجمة أمنية واسعة، استعاد بها أجواء الخوف والترهيب.

ومع حال كهذه تأكد فيها، بالقمع لا بالصناديق، دخول حكم السيسي فترة رئاسة جديدة، بات التساؤل عن مستقبل الحكم في مصر مفتوحًا. فهل أضحت مصر – فعلًا – محكومة بيد سلطوية مستعادة تتجه إلى الاستقرار وتحقيق الانتصار التام لمشروع الثورة المضادة؟ أم إنها تنزلق مجددًا إلى مرحلة من التأرجح السياسي، في استمرار للوضع المتأزم الذي أنتجه انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013؟

نقدم في هذا التقرير جردة حساب مختصرة لفترة رئاسة عبد الفتاح السيسي الأولى، عبر تسليط الضوء على ما أنتجه الحكم العسكري في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن القومي والعلاقات الخارجية، في محاولة لاستشراف آفاق أزمة الحكم في مصر في المرحلة المقبلة.

## المعارضة: عودة إلى الركود

في لحظة ارتفاع التوقعات وموجة التفاؤل بإمكانية التغيير، عُقد الرهان على شخصيات عسكرية كانت قد أبدت انتقادًا لطريقة حكم السيسي، لعل إحداها يتمكن من إحداث شق في جدار المكون الأمني الحاكم، ويدفع موجة

شعبية مساندة لتعميق هذا الشق، على نحو يفضي إلى نوع من الانفتاح السياسي وتقديم إصلاحات تَخرج بالدولة من جُبّها السلطوي.

كان رئيس الوزراء السابق والمرشح الرئاسي في انتخابات مصر الرئاسية الحرة الوحيدة حتى الآن والقيادي العسكري من عصر حسني مبارك، الفريق أحمد شفيق، هو أول الأسماء المطروحة ضمن هذا التوجه، في ضوء تمكُّنه من إحراز قرابة نصف أصوات المقترعين في جولة الإعادة في انتخابات 2012 الرئاسية التي فاز بها الرئيس السابق محمد مرسي[1]. وكان الفريق سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية السابق وأحد اثنين قادَا البلاد باسم المجلس العسكري في مرحلة ما بعد مبارك هو الاسم الثاني.

ظهر عنان، منذ لحظة بثه شريطًا مصورًا يعلن فيه ترشحه للانتخابات، أنه الأكثر إزعاجًا للسيسي. ففي حين بدا النظام من قمعه لشفيق وشنه الحملات الدعائية ضده حريصًا على عدم تصوير الأمر بأنه صراع داخل المكون العسكري، واكتفى بإعادته عنوة من منفاه الاختياري في دولة الإمارات، ووضعه رهن الإقامة الجبرية دافعًا إياه إلى العدول عن الترشح[2]، فإنّ النظام نفسه رفع سقوف الاستهداف في حالة عنان إلى حد التهديد العلني من السيسي، وتحريك القوات المسلحة ضده، ومحاولة اغتيال نائب عنان المرشح هشام جنينة.

ولعل سر هذا الاختلاف كامن في تمكن عنان خلال فترة قصيرة جدًا من تحريك موجة شعبية لمصلحته، بعد أن كوّن جبهة من رموز مدنية تحظى بقبول واسع، وطرح وعودًا إصلاحية، فضلًا عن جرأته في مخاطبة قوى النظام، ونقده لإدارة السيسي وتحميله المسؤولية عما تمر به البلاد من أزمة، ومطالبته العلنية للقوات المسلحة بالوقوف موقف الحياد في السباق الانتخابي[3]. اندفع السيسي إلى حد التهديد علانية بالجيش ضد من أسماهم "الفاسدين". وأصر على توجيه القيادة العامة للقوات المسلحة للتدخل عبر القضاء العسكري لمنع عنان، وهو ما لمّح إلى رغبته في نفي ما شاع من

---

[1] معتز نادي، "'العليا للرئاسة' تعلن محمد مرسي رئيسًا لمصر"، **المصري اليوم**، 2012/6/24، شوهد في 2018/3/21، في:
https://goo.gl/bwFbvr

[2] ما إن أبدى شفيق نيته الترشح حتى استهدفه إعلام النظام بالتشهير والاغتيال المعنوي، وتسارع هذا الاستهداف إثر إعلانه عزمه القيام بجولة خارجية يلتقي فيها أعضاء الجاليات المصرية في أوروبا. تلا ذلك بث شريط مصور له عبر قناة الجزيرة يخبر فيه أنصاره بمنعه من السفر. وخلال ساعات، احتجزته السلطات الإماراتية ليجري ترحيله إلى مصر وإيداعه أحد فنادق القاهرة تحت الحراسة المشددة، انظر: "رئيس الوزراء المصري السابق أحمد شفيق يعلن عدم ترشحه لانتخابات الرئاسة القادمة"، فرانس 24، 2018/1/8، شوهد في 2018/3/21، في:
https://goo.gl/PXxNsq

[3] سامي عنان، "بيان الفريق سامي عنان للترشح للرئاسة 2018"، يوتيوب، 2018/1/19، شوهد في 2018/3/21، في:
https://goo.gl/mKuyYW

صراع بين أجنحة النظام وتململ في القوات المسلحة. وفعلًا، أصدرت القيادة العامة بيانًا تتهم فيه عنان بمخالفة قوانين عسكرية[4]، وخلال ساعات جرى اختطافه من الشارع أثناء توجهه إلى مكتبه، ليُعلن فيما بعد أنه قد تم القبض عليه وأحيل على النيابة العسكرية، وبعد بضعة أيام جرت محاولة لاغتيال نائبه هشام جنينة[5].

أما المجموعة الثانية من الرهانات، فقد ضمت قائمة من شخصيات سياسية مدنية ليبرالية ويسارية. ما بدا أنه خطوط حمراء لدى استهداف إعلام النظام للعسكريين المناوئين للسيسي، كان يجري تخطّيه بسهوله مع المدنيين. وجرى الاتساع في التضييق الإداري والملاحقة الأمنية لأنصار هؤلاء المرشحين. وفعلًا، انسحب من جهة القوى الليبرالية البرلماني السابق ومؤسس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات، منوّهًا بتعرضه وحملته لـ "مضايقات وتهديدات". أما على جانب القوى اليسارية، فقد جرى التضييق الشديد على المرشح خالد علي، وعُرقلت حملته، واستُهدف عدد من أنصاره، فضلًا عن ملاحقته هو نفسه بتهم ملفقة، وكان طبيعيًا في ضوء ما جرى لعنان، وبروز إرادة السيسي الانتقامية وتوجيهه لمؤسسات النظام بقمع أي تطلعات إلى منافسته، أن ينسحب خالد علي مُخليًا الساحة تمامًا من أي مرشح جدّي.

ردود أفعال النظام التي بدت عصبية، واستمراره في ممارسات التعبئة السياسية والدعائية المضادة للمعارضين، واعتماده التدخل الخشن والقمع الواسع، كانت تكشف جميعها عن هواجسه من أن تتحول الانتخابات الرئاسية إلى حدث سياسي، يمكن لخصومه أن يوظفوه لاستعادة قدرتهم على التعبئة والحشد. ورغم إدراك النظام الملامح التنظيمية والحركية لضعف المعارضة، فإن خشيته من أن يثير نجاحُ المعارضة النسبي في تحديه موجةَ احتجاج شعبية، ربما تنتهي إلى إطاحته، ظلت تكتنف موقفه.

---

[4] تبين فيما بعد أنها صادرة على نحو سري ولم تنشر في الجريدة الرسمية؛ وهو ما يثير شبهة بشأن دستوريتها. يضاف إلى ذلك تناقض الأمر مع حقيقة أن عنان باشر حقوقه السياسية في استحقاقات سابقة في عام 2014، انظر: "سامي عنان يبحث عن 'باب الخروج'"، **الأخبار**، 2018/1/27، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/FUanPG

[5] أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تقييم حالة مُفصَّلًا عن هذه الفترة التي شهدت صعودًا للتوقعات ثم قام النظام بقمعها سريعًا، انظر: عبده موسى، "انتخابات المرشح الواحد وتجديد واجهات السلطوية في مصر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقييم حالة**، 2018/2/2، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/4e5eet

بنجاح النظام في قمع هاتين المجموعتين من المتطلعين إلى منافسته، اضطر السيسي، الذي تقدّم وحيدًا إلى الهيئة الوطنية للانتخابات[6]، إلى البحث عن منافس صوري؛ يحقق بنزوله المواءمة الشكلية، قبل انقضاء فترة فتح باب الترشح. وفعلًا، جرى توجه متعلق بترشيح رئيس حزب الوفد، السيد البدوي، إلا أن الهيئة العليا لحزبه رفضت ترشحه باسم الحزب. وقبل ساعات من إغلاق باب الترشيحات برز اسم رئيس حزب الغد، موسى مصطفي موسى، وكان من المفارقة أن يقود حملة "مؤيدون" الداعمة لترشيح السيسي[7]، وقدّم أوراقه بدعم واضح من النظام، لتكون الحال لحظة انتهاء مهلة الترشح جولة استفتاء في ثوب انتخابي بين السيسي ومؤيد معلن له[8].

لم يبدُ ما يمكن أن يغير هذا الوضع عمليًا، بما في ذلك تلك المبادرات والدعوة إلى التكتل التي وجّهها عدد من الشخصيات السياسية من أجل مقاطعة الانتخابات[9]. وليبقى من هذا كله هاجس مفاده أن يعمد النظام إلى تغيير الدستور بغية تمديد فترات الرئاسة لمصلحة السيسي[10].

---

[6] تقدّم السيسي إلى الهيئة العليا للانتخابات بربع مليون توكيل شعبي، جمعت في إثر حملة في عدد من المؤسسات الحكومية، وجرى فيها توجيه الموظفين رسميًا باستخراج توكيلات لمصلحة السيسي، علاوةً على حصوله على تزكيات من 90 في المئة من أعضاء البرلمان، انظر: عبد الرحمن العوني وعمرو المصري، "حملة الرئيس السيسي تتقدم بـ 217 ألف توكيل لـ 'الوطنية للانتخابات'"، صدى البلد، 2018/1/24، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/Se3QrV

[7] زهير حمداني، "المرشح موسى مصطفى.. 'محلل' رئاسة السيسي"، الجزيرة نت، 2018/1/30، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/VhcXrA

[8] تجدر الإشارة إلى أن موسى مصطفى موسى هو المؤسس لحملة "كمل جميلك يا شعب" التي طالبت بترشح السيسي عام 2014، انظر: "موسى مصطفى: مؤيد للسيسي ومنافس له في الانتخابات الرئاسية المصرية"، بي بي سي عربي، 2018/1/29، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/DXNkNT

[9] من الشخصيات العامة التي وقّعت البيان الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح الرئاسي السابق، والمستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المُقال من طرف السيسي، وقد تم إلقاء القبض عليهما، وأحيل أبو الفتوح على نيابة أمن الدولة، وجنينة على النيابة العسكرية بتهم؛ منها إشاعة أخبار كاذبة، والتحريض ضد الدولة.

[10] طرح عدد من السياسيين والبرلمانيين المحسوبين على النظام فكرة تعديل الدستور وتمديد فترات الرئاسة، انظر: أمين طه وعلي هارون، "نواب يرفضون تعديل الدستور: خطر شديد على المجتمع.. وليس في صالح الرئيس"، التحرير الإخباري، 2017/9/3، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/8NkspV

## تكبيل العمل السياسي

لا مجال لفهم حالة الجمود السياسي في مصر بتسليط الضوء على النهج القمعي للنظام فحسب؛ فمن دون قراءة خريطة المعارضة وفهم ما جرى تجاهها من تحولات ألجمتها منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، لن يمكننا تبين المأزق المركب للنظام والمعارضة معًا.

سارع النظام، فور الانقلاب، إلى تأميم المجال السياسي، ولم يقتصر ذلك على موجة الاعتقالات الواسعة التي رمت إلى تصفية أي وجود سياسي لجماعة الإخوان المسلمين والقوى المحسوبة عليها، بل وصل الأمر إلى ضرب السيسي حلفاءه ممن أيدوا حراك 30 حزيران/ يونيو، وقبلوا بالانقلاب الذي تلاه، تحت توهم إمكان الإصلاح وتطبيق ما سمي حينها "خارطة طريق ديمقراطية". ضرب الخصوم والحلفاء كان يعني عمليًا فرض حالة من حظر الممارسة السياسية. وجرى سريعًا وضع سلسلة من القيود التشريعية، وتوسيع سلطات الجهات الأمنية على حساب مساحة الحريات المدنية والسياسية.

ومع تولي السيسي الرئاسة منتصف عام 2014، كان النظام قد أنجز ما يشبه إعادة تشكيل قسرية للمجال السياسي بعمومه. فشملت الإجراءات القمعية حل حزب الحرية والعدالة الممثل للإخوان وحظره، وتقييد عمل مجمل الأحزاب المنتمية إلى التيار الإسلامي، واستهداف كل من حسبهم النظام على الإخوان. كما عملت القوانين والتشريعات على تجميد عمل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان. في الوقت ذاته بسط مكوّن السلطة الأمني، الذي يضم الجيش والداخلية والمخابرات والرئاسة والإعلام، هيمنته على الفضاء السياسي؛ سواء بالنزول المباشر بشخصيات عسكرية سابقة إلى الانتخابات العامة، أو عبر الوكلاء الذين يدينون بالولاء المباشر لتلك الأجهزة والمؤسسات. فأنتج هذا الأمر، لاحقًا، نوعًا جديدًا من الصراعات داخل الطبقة السياسية الأمنية الجديدة.

سيلمح المراقب أن قوى المعارضة في مصر تضم دوائر تتفاوت مواقفها من النظام؛ بناءً على إجراءاته القمعية تجاهها، أولها مجموعة من الأحزاب التي سعت للتكيف مع إجراءات النظام بعد أن انقلب على تحالفه معها وعمد إلى تهميشها وإقصائها، فقبلت قسرًا العمل ضمن ما يسمح به ذلك النظام. وحاولت بعض هذه الأحزاب، خصوصًا ما وُلد منها مع ثورة 25 يناير 2011، إحياء حركتها في لحظة تصاعد التوقعات من الانتخابات،

لكنها اصطدمت بالنظام الذي هدّد كثيرًا من رموزها، ولا سيما من تضامن مع مبادرة مقاطعة الانتخابات الرئاسية. ومن هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والدستور، والكرامة، وحزب النور السلفي. وثانيها حركات ومجموعات ثورية محسوبة على ثورة 25 يناير مثل "حركة 6 أبريل" و"الاشتراكيين الثوريين" وحزب "العيش والحرية"، تفاوتت أدوارها، بين انكماش على ذاتها، لتجنب ضربات النظام، وبين حضور ملحوظ في بعض القضايا التي حرّكت الرأي العام بقوة، مثل قضية التنازل عن جزيرتَي "تيران وصنافير". وقد حاولت هذه القوى أن تعيد تنظيم نفسها – على الرغم من ضعف قواعد تأييدها خارج الفئات الشابة – من خلال الحملة الانتخابية للمرشح خالد علي، ولكن توقف زخمها إثر انسحابه.

أما الدائرة الثالثة، فتضم أحزاب التيار الإسلامي وحركاته، وقوى غير مؤطرة حزبيًا مثل الجبهة السلفية، ومؤيدي الشيخ حازم أبو إسماعيل. وقد دخل هؤلاء في مأزق؛ ففي حين يواجه الإخوان أزمة وجودية مستحكمة، بعد أن نالت ضربات النظام من القوام التنظيمي للجماعة وجناحها السياسي، فإن بقية الأحزاب والقوى الإسلامية قد نالها أثر ذلك، وخصوصًا أن الضغط على هذه الأحزاب والقوى بات يأخذ منحًى إقليميًا ودوليًا متشددًا في ظل صعود قوى اليمين في البلدان الغربية. وبقي النشاط الواضح لتلك الكتلة الإسلامية مرتكِزًا على المعارضة من الخارج، وعبر الحقل الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي.

وهناك مجموعة أخرى من الأحزاب، مثل حزب "مصر القوية" الذي تضاءلت قدرته على التنسيق مع غيره من الأحزاب، فضلًا عن الانتقادات التي وُجّهت إليه من الإسلاميين في الخارج. ووصلت سياسة النظام القمعية إلى اعتقال رئيس الحزب ونائبه، ما دفع الحزب وعددًا من الأحزاب الأخرى إلى طرح مسألة تجميد أعمالها والخروج من الساحة السياسية تمامًا[11]. وهناك أيضًا حزب "الوسط" الذي يظل نشاطه محدودًا خاصة في ظل القمع غير المميّز الذي يمارسه النظام في حقه؛ ذلك أنه يرى في هذا الحزب مجرد امتداد لجماعة الإخوان.

امتدت الانقسامات السياسية إلى داخل هذه القوى؛ ما عطّل توصلها إلى إستراتيجية فاعلة للعمل على إعادة فتح المجال السياسي. يتعلق المثال الأوضح بجماعة الإخوان المسلمين التي تعاني انقسامًا على مستويَي التنظيم

[11] "بيان حزب مصر القوية حول اعتقال د. عبد المنعم أبو الفتوح رئيس الحزب وتعليق الحزب لنشاطه السياسي"، فيسبوك، صفحة حزب مصر القوية، 2018/2/15، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/CNdrjV

والقيادة. بعضها مرده اختلاف جيلي، في حين يتعلق جزء مهم منه بغياب رؤية واقعية حول التعاطي مع النظام، وحول التنسيق مع قوى المعارضة. والأمر ذاته ينطبق على القوى والحركات الأخرى في اليمين واليسار.

على الجانب الآخر، ورغم خشية السيسي من تشكيل حزب سياسي لدعمه، فإن دوائره الأمنية والمخابراتية قد نجحت في تشكيل تكتل سياسي موالٍ له، ضم عسكريين وأمنيين، فضلًا عن "إعادة تدوير" شخصيات عامة محسوبة على النظام القديم، وشخصيات من أحزاب المعارضة التقليدية. وظهرت قوة هذا التحالف حين حصد، بترتيب أمني، الغالبية العظمى من مقاعد "مجلس النواب". ولا غرو إن قلنا إن الكتلة الأبرز المعبّرة عنه، والمسماة بائتلاف "دعم مصر"، تتحرك واقعيًا كما لو كانت حزبًا "تحت التأسيس" يقوده السيسي.

ربما كان من المفارقات التي تلفت النظر أن المناوأة الحقيقية للنظام لم تأتِ من هذا المكون الحزبي، وإنما جاءت من قلب مؤسسات الدولة. كشفت العديد من التحولات على مستويات القيادة في المؤسسات الرئيسة وجود حالة من التململ والرفض المكتوم لسياسات النظام الحالي، خاصة في ملفات الأمن القومي والسيادة، وذلك كما هي الحال مع جهاز المخابرات العامة الذي يبدو أنه ليس على وفاق تام مع السيسي، إذ شهدت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والجهاز توترًا ملحوظًا خلال الشهور الأخيرة؛ ما دفع السيسي إلى إطاحة اللواء خالد فوزي مدير جهاز المخابرات، وتكليف مدير مكتبه عباس كامل بإدارة الجهاز مؤقتًا، فضلًا عن إقالة السيسي للعديد من قيادات الجهاز على مدار الأعوام الثلاثة الماضية[12].

## وضع الحريات وحقوق الإنسان

خلال فترة رئاسة السيسي، صار الحق في التجمع السلمي، والحق في التنظيم وتشكيل الجمعيات والأحزاب، والحق في التعبير، والذي يشكل جميعها عماد أي مجال سياسي، محلًا للتقييد، بل التجريم أيضًا. وجرى التعامل معها بخطوط أمنية حمراء تخطّى ثمن تجاوزها مجرد الاعتقال إلى هدر الحياة.

[12] "حرب السيسي على 'ثعالب المخابرات الصغيرة': الخلفيات المباشرة والبعيدة"، **العربي الجديد**، 2018/1/20، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/hYojPR

في ضوء هذا، لم يكن مستغربًا أن يعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد، عن قلقه بشأن ما سماه "مناخ الترهيب السائد" في البلاد، عشية الانتخابات الرئاسية. وقد ندّد بن رعد بالضغوط الأمنية التي جعلت عددًا من المرشحين ينسحبون من مضمار الانتخابات. كما أشار إلى القمع الواسع الذي نال مؤسسات المجتمع المدني وناشطيه وكذا المنظمات الحقوقية، وقيّد بشدة قيامها بأدوارها، وما طال وسائل الإعلام المستقلة من إغلاق، فضلًا عن حجب الإعلام الإلكتروني المستقل الذي تخطى 400 موقع[13].

بطبيعة الحال، لم يبدأ "مناخ الترهيب" مع الهجمة الأمنية الأخيرة على المرشحين وعلى الأحزاب، وإنما يعود إلى لحظة الانقلاب في عام 2013، حينما دشن السيسي حكمه بمذبحة للمعارضة السلمية كانت الأكبر في تاريخ البلاد[14]، وظلت هذه الحال في تصاعد على مدار الأعوام الخمسة الماضية.

وبحسب كاتب صحافي مقرب إلى النظام، فإنّ الأمر "لم يعد قاصرًا على جماعة الإخوان، التي تلاحقها أجهزة الحكومة بلا هوادة، ولكن صار منطبقًا على كل حركة سياسية أو حتى أفراد يفكرون في تحدي الحكومة". ووصلت الحالة عشية الانتخابات إلى "غلق للعملية السياسية بالضبة والمفتاح"[15]. لا يمكن بحال فصل القمع الأمني لتحركات المعارضة السلمية ومبادراتها عن إرادة السيسي، إذ إن المتابع سيلمح أنها جاءت إنفاذًا مباشرًا لتوجيه السيسي، وما أطلقه من تهديدات علنية، شملت وضع الجيش في مواجهة قوى المعارضة[16].

تعددت التقارير الدولية والمحلية عن مستوى التدهور الكبير في ملف حقوق الإنسان في مصر، واشتدت حدة النقد للنظام من هذا الباب حتى من داخل الأنظمة التي تدعمه مباشرة[17]. ولم يقتصر التدهور في وضعية

---

[13] "زيد بن رعد ينتقد 'مناخ التخويف السائد' في مصر"، سي إن إن بالعربية، 2011/3/7، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/8mztAW

[14] "مصر: رابعة وغيرها من وقائع القتل هي على الأرجح جرائم ضد الإنسانية"، هيومن رايتس ووتش، 2014/8/12، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/xW2dek

[15] عماد الدين حسين، "قواعد اللعبة الجديدة"، الشروق نيوز، 2019/2/17، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/3bWibe

[16] "عنان ضد السيسي: الصراع الكبير بين جنرالَي مصر"، **العربي الجديد**، 2018/1/21، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/izqRuH

[17] Nicole Gaouette, "US, citing human rights, cuts some Egypt aid," CNN, 23/8/2017, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/c9LWfQ

حقوق الإنسان على التوسع في فرض تشريعات قمعية؛ مثل قانون الجمعيات الأهلية الذي قضى على المنظمات المستقلة، ودفع العديد منها إلى إغلاق أبوابه، أو على قانون التظاهر الذي زج بآلاف السياسيين في المعتقلات استنادًا إليه، أو على إعادة النظام فرضَ حالة الطوارئ رغم عُوار ذلك دستوريًا، فثمة ترسانة كاملة من القوانين المقيّدة للحريات خلقت سندًا تشريعيًا للاستبداد وعطّلت أيَّ معنى لما يمكن أن نصفه بحكم القانون.

كما أن إفلات منتسبي الأجهزة الأمنية، ممن يقومون بممارسة انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من العقاب، صار أقرب إلى القانون، واتسع تورط مختلف الأجهزة الأمنية فيه، ولا سيما جهاز الأمن الوطني الذي تنوعت ممارساته القهرية بين الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والقتل خارج القانون، وبات عدد من قادته على لوائح الترقب الدولي بعد مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني. ولم يضعف دور القضاء في الحد من هذه الممارسات فحسب، بل بات يؤدي دورًا مكملًا لهذه الممارسات القمعية، سواء بحمايتها، أو بتسييس الأحكام، والتوسع في إجراء العقوبات السياسية وخصوصًا أحكام الإعدام في حق المعارضين[18].

يشير سجل مصر لعام 2017 إلى أن استخدام العنف والقمع لتهميش سيادة القانون والمعارضة السلمية هو إنجاز السيسي الأهم[19]. ويرصد تقرير عام 2017 لحالة حقوق الإنسان في العالم، الذي تصدره منظمة "هيومن رايتس ووتش"، قتل أشخاص كانوا محتجزين في مشاهد "تبادل إطلاق نار" تمثيلية، وكيف جرت التغطية على هذه الانتهاكات بتصدير حجة مكافحة الإرهاب وبنيتها القانونية، لوضع مئات من المعارضين في قوائم الإرهاب، وبما يفضي إلى مصادرة أموالهم وفق صلات مزعومة بالإرهاب، من دون مراعاةٍ لسلامة الإجراءات القانونية.

ارتبط استحضار خطاب مكافحة الإرهاب بقمع واسع للمعارضة، تكشفه ظاهرة المحاكمات العسكرية للمدنيين في قضايا تتعلق بالمعارضة السياسية. ويُظهر تمديد السيسي، في آب/ أغسطس 2016، العملَ بقانون القضاء العسكري رغبةَ النظام في استمرار الحالة التي نشأت منذ الانقلاب وصدور هذه القوانين السيئة السمعة، التي

---

[18] للمزيد حول قضية الإعدامات المدفوعة بدوافع سياسية، انظر: "باسْمِ الشَعب: تقرير رصدي عن عقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2017 وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة له"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2018/1/31، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/ZyU7T7

[19] تصريح لمديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش سارة ليا ويتسن، انظر: "مصر: قمع بلا رادع"، هيومن رايتس ووتش، 2018/1/18، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/b6NX4p

وسعت – على نحو غير مسبوق – محاكمة المدنيين أمام القضاء غير الطبيعي. وتشير الإحصاءات إلى أن السلطات أحالت، خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2014 – أيلول/ سبتمبر 2017، على أقل التقديرات، 15500 مدني على محاكم عسكرية، من بينهم أكثر من 150 طفلًا[20].

لقد استدعت المحاكمات غير العادلة والتوسع في أحكام الإعدام والإعدامات الجماعية حالةً واسعةً من الإدانة الدولية. وقد رصدت حملة "ضد الإعدام"، التي تضم تسع منظمات حقوقية مصرية، قيام السلطة بتنفيذ أحكام الإعدام في 39 شخصًا، منذ 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017، جميعهم أُدينوا في محاكمات عسكرية شابَها انتهاك جسيم لقواعد المحاكمة العادلة. ولا يزال 29 متهمًا يواجهون خطر تنفيذ أحكام مماثلة. ودفع هذا المعدل غير المسبوق، في التوسع في أحكام الإعدام، المقرِّرَ الخاص بقضايا الإعدام إلى أن يشير في تقريره المرفوع، في كانون الثاني/ يناير 2018، إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان عن مصر إلى "أننا قلقون بشكل خاص بسبب نمطٍ متكررٍ بوضوح لأحكامِ إعدامٍ تصدر استنادًا إلى أدلة تم انتزاعها تحت التعذيب، أو وفق إجراءات مشكوك في صحتها، في خلال فترة إخفاء قسري للمتهم"[21].

ولا يزال قانون التظاهر 107 لسنة 2013، يشكل سند السلطات في العدوان على المجال السياسي. وترصد مبادرة "دفتر أحوال" ضحايا هذا القانون المتعسف في عامين فقط من حكم السيسي، وقد ضمت الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 – أيلول/ سبتمبر 2016 أكثر من 15 ألف معتقل بتهم تتعلق بالتظاهر[22].

---

[20] "مصر: أحداث عام 2017"، في: "التقرير العالمي لحالة حقوق الإنسان لعام 2017"، هيومن رايتس ووتش، 2017، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/yjkE7U

[21] Reuters Staff, "UN experts call for Egypt to halt executions," *Reuters*, 26/1/2018, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/AexSXZ

[22] خلال هذه الفترة، سجّل تقرير "دفتر أحوال" إحالة 15941 حالة فقط على المحاكمة؛ من بين ما يزيد على 37059 حالة تحرك أمني أو قضائي ضد أشخاص (سواء تم ضبطهم أو كانوا مطلوبين ضبطًا وإحضارًا) على خلفية تطبيق هذا القانون في جميع محافظات الجمهورية، من ضمنهم 14869 حالة في النصف الأول من عام 2014 وحده، انظر: تقرير "حالات القبض والاستيقاف والاتهام على خلفية قانون التظاهر خلال 3 سنوات"، مبادرة دفتر أحوال للأرشفة والتوثيق والأبحاث، 2016/9/30، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/YFWEMw

## عسكرة الاقتصاد والعودة إلى سياسات الإفقار

في فترة رئاسته المنقضية، رسمت سياسات السيسي مسارًا انحدر بالاقتصاد المصري نحو مزيد من التأزم، انعكس مردوده السلبي بشدة على الفئات الأشد فقرًا. وقد بُثّت الحياة من جديد في السياسات النيوليبرالية التي عرفها العقد الأخير من عصر مبارك؛ بانحيازها الشديد إلى الفئات الأكثر حظوة، واستهدافها تقليص مكتسبات الطبقات العاملة. وبلغ الضغط الاقتصادي مداه إلى مستوى أفضى بقطاع من المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى حواف الفقر. وزادت هيمنة النمط الموروث المعروف بـ "رأسمالية المحاسيب"، وسيطرته على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وظلت ظاهرة الاحتكارات على تضخمها، بعد أن أضيف إليها عامل بالغ التأثير، هو التوسع الكبير في الاقتصاد المدني لقطاعَي الدفاع والأمن.

ولم يكن الاختلاف بين السياسات الاقتصادية لعصرَي مبارك والسيسي في الدرجة فحسب، بل في نوعية السياسات أيضًا؛ فقد امتاز عصر مبارك بالخشية من الاندفاع في سياسة العلاج بالصدمات، في حين ميّزت فترة رئاسة السيسي توجهات أكثر جرأة في الإسراع بتلك السياسات، رغم انعدام شعبيتها وتضاعف وطأتها على معيشة الفقراء، وهي سياسات لم يكن لها أن تمر من دون الاعتماد الكبير على عامل تضاعف قدرة الدولة على ممارسة القهر.

تصاعد هذا القهر مع انحسار الوعود الحكومية، وبات التناقض بين خطاب قوامه "بكرا تشوفوا مصر"، وآخر ملخصه "إحنا فقرا قوي"، كاشفًا للهوة بين الموعود والمتحقّق[23]، ويتبيّن المراقب أن وعد إنقاذ الاقتصاد في عامين، الذي بشّر به النظام، كان مجرد ستار لدخول الاقتصاد في منحنى متسارع الهبوط، وسنوات عجاف جديدة؛ لعل من مؤشراتها المقلقة مضاعفة القروض الخارجية، والوصول بالدين الداخلي إلى مستوى غير مسبوق، واستمرار الموجة التضخمية، فضلًا عن زيادة دور المعونات الخارجية في ضبط الموازنة عبر تنازلات تمس مباشرة الأمن القومي للبلاد. وصارت المؤشرات الاقتصادية تحثّ على التساؤل عن وجود أي مخرج للاقتصاد المصري من هذه الأزمة، وإن كان سيدخل طور ركود وتراجع طويلين أو سيتمكن من التعافي[24].

---

[23] العبارتان منسوبتان إلى الرئيس المصري تعليقًا منه على الوضع الاقتصادي في البلاد. أولاهما في بداية حكمه والأخيرة في أواخر العام المنصرم.

[24] "مصر وصندوق النقد الدولي: أسئلة أساسية عن مصر"، صندوق النقد الدولي، 2017/12/20، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/s2NyvJ

لا يتعلق انحياز السياسات الاقتصادية بمنح فوائدها لطبقة المحاسيب المتحالفة مع النظام فحسب، وإنما بتحميل العبء الأكبر من فاتورة ما سمّي "الإصلاح الاقتصادي" على كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، تم تأجيل فرض الضرائب على استثمارات البورصة. في حين آثر النظام رفع الدعم عن المحروقات وفرض زيادات مطّردة على أسعار السلع الأساسية والضرورية، مع تقليص البرامج الاجتماعية كالصحة والتعليم.

لم يصمد تبرير قسوة الإجراءات التقشفية، التي اتخذها النظام على حساب المواطنين بتحسين مؤشرات مالية الدولة، أمام حقيقة ما يظهر من عجزٍ في الموازنة بلغ مستويات غير مسبوقة. وبحسب الأرقام، فإن هذا العجز بلغ نحو 240 مليار جنيه في العام الذي قضاه الرئيس محمد مرسي في الحكم[25]، بينما يتوقع وصوله إلى 500 مليار جنيه في موازنة 2018–2019 بحسب تصريحات وزير المالية عمرو الجارحي[26]. أما الدين العام، فقد قفز إلى مستوى بالغ الخطورة بتجاوزه 4 تريليونات جنيه في نهاية الفترة 2016–2017، كان نصيب سنوات السيسي منه 2.3 تريليون جنيه، وهو الدين الذي لم يكن يتجاوز 1.7 تريليون جنيه حتى 30 حزيران/ يونيو 2013. أما الديون الخارجية التي لم تكن تتجاوز 43.2 مليار دولار نهاية حزيران/ يونيو 2013، فقد تضاعفت إلى مستوى بلغ 81 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2017، وهي مستمرة في الصعود، في ضوء خطط الاقتراض المطروحة من الحكومة. وقد توقع صندوق النقد الدولي بلوغ الدين الخارجي لمصر 104 مليار دولار في نهاية الفترة 2021–2022[27].

وأظهرت المؤشرات تراجعًا ملحوظًا في الموارد العامة، فإيرادات النقد الأجنبي من قطاعات السياحة والتصدير وقناة السويس أخذت في التراجع. ولم تتخذ الدولة إجراءات تقي الفئات الفقيرة التي تعتمد على دخولها من العمل من غوائل هذه السياسية. وكان على هؤلاء الفقراء القبول برفع أسعار الوقود والكهرباء والخدمات وتحمّل فرض المزيد من الرسوم والضرائب.

---

[25] "عجز الموازنة المصرية يتخطى تقديرات الحكومة"، **العربي الجديد**، 2018/1/30، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/qh93Nc

[26] معاذ حجازي، "وزير المالية: فوائد الديون ستتخطى 500 مليار جنيه العام المقبل"، الشروق نيوز، 2018/2/27، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/tNwHAn

[27] "ديون مصر الخارجية 102.4 مليار دولار خلال 3 سنوات"، **العربي الجديد**، 2017/1/19، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/mYGD6Z

وينبغي ألّا ننسى أن البلاد قد مرت بأزمة نقدية، نجمت عن تهاوي قيمة العملة المحلية وقيمة المدخرات البنكية للمواطنين بعد تعويم الجنيه. وحينها، ارتفع سعر صرف الدولار من 7.31 جنيهات في منتصف عام 2014، إلى نحو 17.6 جنيهًا في آذار/ مارس 2018. وقد أطلقت هذه الصدمة ذاتها موجة تضخمية عجزت الحكومة عن التحكم فيها، فصعدت الأسعار إلى مستوى قياسي؛ إذ بلغ معدل التضخم السنوي الإجمالي 34.2 في المئة في تموز/ يوليو 2017. وهو المعدل الذي لم تشهد البلاد مثيلًا له منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، رغم أن نسب التضخم عند تولى السيسي الحكم في حزيران/ يونيو 2014، لم تتعدَّ 8.2 في المئة[28].

يظل للعوامل المحلية النصيب الأكبر في هذا التراجع الاقتصادي، فقد رافق الانقلاب العسكري موجة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، أثرت في مجمل الأوضاع الاقتصادية. ففي مجال الاستثمارات، خشي المستثمرون من حالة غموض بعد إزاحة جماعة "الإخوان" عن الحكم وتطور مجريات الأزمة السياسية بلجوء السلطات الحاكمة إلى مصادرة أموال معارضين لها. وقد كان لهذا الأمر دوره في الحد من تدفق التحويلات إلى الداخل، ما أثر سلبيًا في قيمة العملة واستقرار سوق الصرف. ولا ينفصل هذا الشأن بحال عن قرار الحكومة تعويم الجنيه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 [29].

ومن أبرز مظاهر تأثير الحالة الأمنية في القطاعات الاقتصادية ما كان في قطاع السياحة من انحسار شديد. فقد أدت حوادث الإرهاب، التي شهدتها البلاد في مرحلة ما بعد الانقلاب، دورًا في تراجع إيرادات السياحة التي لم تحقق سوى 3.4 مليارات دولار فقط في عام 2016، مقابل 9.7 مليارات دولار في عام 2013، وما يزيد على 12 مليار دولار في عام 2010، وهو العام الذي سبق قيام ثورة 25 يناير مباشرة.

وعلى عكس الشائع من أن العوامل الاقتصادية الإقليمية قد جاءت في مصلحة النظام بالعموم، فإن انهيار أسعار النفط وتراجع سعر البرميل من 114 دولارًا في منتصف عام 2014 إلى أقل من 30 دولارًا في عام 2015، أدى إلى انعكاسات إيجابية على مصر التي دخلت قوائم مستوردي المشتقات النفطية، لكن ذلك، في الوقت ذاته، أثّر سلبيًا في اقتصادات الدول الخليجية المستقبلة للعمالة المصرية خصوصًا السعودية

[28] "خبراء ينتقدون السياسات الاقتصادية للسيسي"، الجزيرة نت، 2018/2/10، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/QGNkoq

[29] "المركزي المصري يقرر تعويم الجنيه"، روسيا اليوم، 2017/11/3، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/rD3MmK

والإمارات، ما دفعها إلى الاستغناء عن مئات الآلاف من العمال المصريين، وتقليص الحوافز المالية، وفرض رسوم على العمالة الوافدة.

ولا يخفى أن استمرار الأزمات وانهيار الأوضاع في بلدان كانت شريكًا اقتصاديًا إقليميًا مهمًا لمصر (مثل ليبيا وسورية والعراق) قد كان له أثر بالغ في سوقَي العمالة والتصدير. كما أثر تباطؤ التجارة العالمية في إيرادات قناة السويس، رغم التوسعة البالغة التكلفة التي قامت بها السلطات المصرية واستهلكت كثيرًا من موارد البلاد. وطال التباطؤ، أيضًا، حركة رؤوس الأموال المتجهة إلى دول المنطقة، وقلّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه إلى المنطقة – ومنها مصر – بسبب زيادة المخاطر.

وعمومًا، ورغم الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وما يكتنف الأوضاع الإقليمية من عدم استقرار، لا يمكن إعفاء حكومة السيسي من سوء إدارة الاقتصاد. ففي الوقت الذي واجهت فيه البلاد أزمة حادة في السيولة، اندفعت الحكومة في سلسلة من المشروعات الدعائية بمسمى المشروعات القومية والعملاقة، في حين لم تملك ضمانات لتحصيل عوائدها الموعودة. وكان أبرزها، بالطبع، ما أهدر تحت اسم شق قناة السويس الجديدة، في مشروع اندفعت إليه الحكومة في وقت عصيب يمر به الاقتصاد، تم تخصيص 64 مليار جنيه من أموال البنوك له[30]. وقد عللت الحكومة الأمر بأنه "رفع للروح المعنوية للمصريين"[31]. ولكن شكّل هذا الاستثمار المهدر عبئًا شديدًا على موازنة كانت تعاني أصلًا عجزًا كبيرًا، كما أثّر سلبيًا في سوق الصرف الأجنبية، وزاد من حدّة الأمر إصرار السيسي على إنهاء المشروع في عام واحد.

وفيما يتعلق بإدارة مالية الدولة، يكفي أن نذكر أنّ خدمة الدين قد باتت تستهلك ما يزيد على نصف الإيرادات العامة، في حين لم تتوقف سياسات القروض التي تستدعي معها شروطًا تلزم بالتوجهات النيوليبرالية. هذه التوجهات المستعادة هي جذر المشهد العصيب الذي تمر به الطبقات الأقل دخلًا؛ من جرّاء ما يسمونه "سياسة

[30] محمد علي، "شهادات قناة السويس: أين ذهبت الـ 64 مليار جنيه؟"، مصر العربية، 2016/5/9، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/3fZ9Ei

[31] هدى عبد الرازق، "السيسي: أصررت على تنفيذ قناة السويس الجديدة لرفع الروح المعنوية للمصريين"، الفجر، 2016/6/3، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/AHYGS3

العلاج بالصدمات". لقد عانى المواطنون من أثر موجات الارتفاع الكبير في الأسعار مع قفز معدلات التضخم، ورفع الدعم عن الكهرباء والوقود ومياه الشرب والمواصلات العامة، ورفع متزايد في أسعارها، فضلًا عما فرضته الدولة من رسوم وضرائب موجّهة ضد الفقراء، وطُبّقت من دون مراعاة لأي معايير للعدالة الضريبية.

ويرتبط بسوء الإدارة ملمح اقتصادي بارز هو الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية في تحريك الاقتصاد خلال الفترة الأولى من حكم السيسي التي أعقبت الانقلاب، وظهر ذلك بوضوح في الفترة تموز/ يوليو 2013– آذار/ مارس 2015. وحينما قررت السعودية والإمارات والكويت تقديم مساعدات لمصر بلغت 12 مليار دولار، مكونة من ودائع نقدية ومنتجات نفطية، لم يرتبط هذا الأمر ببرنامج إنقاذ اقتصادي واضح، وضاعت هذه الأموال في مشروعات غير واضحة الجدوى، وخُصص جزء منها لمشتريات السلاح، وتوجيه المغريات الاقتصادية إلى القطاعات المؤثرة في الدولة المنخرطة في قطاعات الأعمال وخصوصًا القوات المسلحة[32].

## السياسات الأمنية: الحصاد المر

بعد خمس سنوات من لحظة "التفويض"، انتقل العنف من خطر محتمل إلى واقع متدهور في البلاد. وتلك الهواجس الأمنية، التي تحدث عنها السيسي في خطابه إلى الشعب طالبًا تفويضه لـ "مواجهة العنف المحتمل"، يكشف حصاد السياسات الأمنية التي انتُهجت في عام الانقلاب، والتي صارت حقيقة خلال فترة رئاسة السيسي، أنها عُمق المأزق الذي يعيشه النظام.

---

[32] أكرم سامي، "الاتحاد الأوروبي: نقدم مساعدات مالية لمصر تتعدى 11 مليار يورو"، الوطن، 2017/7/17، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/uHicgu. كما أعلنت السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان، خلال مؤتمر شرم الشيخ تقديم مساعدات بقيمة 12.5 مليار دولار، وقال الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الإمارات إن إجمالي ما قدمته الإمارات لمصر خلال الفترة 2013–2014 بلغ ما يزيد على 14 مليار دولار. انظر: "دعم خليجي لمصر بأكثر من 12 مليار دولار"، سكاي نيوز عربية، 2015/3/13، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/e2yhiZ. وكشف سفير الاتحاد الأوروبي في القاهرة، إيفان سوركوش أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح لمصر، ببلوغ مساعداته أكثر من مليار و300 مليون يورو، قدمت في صورة منح لمشروعات جارية. والرقم يرتفع إلى 11 مليار يورو بإضافة المنح والقروض ومبادلة الديون من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأوروبية. انظر: رباب فتحي، "سفير الاتحاد الأوروبي يؤكد على الشراكة الاستراتيجية مع مصر"، **اليوم السابع**، 2018/1/30، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/7i42J7

منذ لحظة الانقلاب، قفز منحنى العنف السياسي في مصر إلى مستويات غير مسبوقة. وتضخمت قوائم الضحايا منذ فض اعتصامَي رابعة والنهضة في 14 آب/ أغسطس 2013؛ وهي العملية التي وصفها تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" بـ "أسوأ عملية قتل جماعي في تاريخ مصر الحديث"[33]، إذ قُتل فيها ما يزيد على ألف ضحية في نحو عشر ساعات، كما عدّتها هذه المنظمة "جريمة محتملة ضد الإنسانية". ولا شك في أن هذه الأحداث وما تبعها من إجراءات لم تؤشر إلى حالة تدهور الأمن في مصر فحسب، بل امتدت بآثارها إلى الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تبين فشل المقاربة الأمنية للوضع السياسي في مصر من خلال ظاهرتين جليتين، هما: ارتفاع مستويات العنف السياسي، وتضاؤل الأمل في إمكان العمل السياسي السلمي القادر على استيعاب طاقة العنف وتحويلها؛ إذ يدرك المتابع للأوضاع في مصر أن الحال في سيناء التي تقارب حالة تمرد كامل في منطقة بعيدة عن المركز باتت تتوازى مع صعود العنف المسلح في قلب البلاد، وأنّ ازدياد العنف الذي وصل إلى هذه الدرجة يرتبط عضويًا بالتدهور في المجال السياسي؛ إذ يتجه القمع الأمني إلى القوى السلمية، وبات يشكل مرتكزًا بالنسبة إلى السياسات الأمنية، وبابًا واسعًا لتغذية العنف الجهادي.

وبعيدًا عن الدماء التي سالت في القاهرة والجيزة في صيف 2013، تفاقم بحدة الوضع في سيناء، المضطربة أصلًا منذ أكثر من عقد. ففي 27 تموز/ يوليو 2013، شن الجيشان الثاني والثالث، بمساعدة من سلاح الجو المصري، ما أطلق عليه حينها عملية "عاصفة الصحراء". وقد أعلن بعدها المتحدث العسكري مقتل 78 "إرهابيًا"، واعتقال 207 أفراد وأكد – بثقة – أنه قد تم القضاء على "الإرهاب" في سيناء[34]. لكن لم تمضِ سوى أسابيع حتى أسقط المسلحون مروحية عسكرية من طراز Mi-17 بصاروخ أرض – جو موجّه، ما كشف أن مقولة

---

[33] كذلك وثق المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية 932 جثة توثيقًا كاملًا، و294 جثة توثيقًا جزئيًا، مع وجود 29 جثة مجهولة الهوية. وتشمل هذه الأرقام 30 قاصرًا، و17 امرأة، انظر: "تقرير شامل: حصر ضحايا فض اعتصام رابعة تفصيليًا، وآلية الحصر"، ويكي ثورة، 2013/9/3، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/o6QbHu

[34] "انطلاق عملية 'عاصفة الصحراء' في سيناء للقضاء على بؤر الإرهاب"، روسيا اليوم، 2013/7/27، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/7CjjdR؛ وانظر أيضًا:

"Egypt 'killed 78 militants' in recent operations in Sinai," *Ahram Online*, 23/8/2013, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/jcbcbe

"القضاء على الإرهاب" لم تكن وهمًا فحسب، بل إنّ المجموعات المسلحة نمَت، وتطوّر أداؤها، وحازت – وفق الحقائق الميدانية – قدرات غير مسبوقة في تاريخ التمردات المسلحة وأعمال العنف غير النظامية في مصر[35].

وتشير الدلائل إلى أن السياسات الأمنية والعسكرية قد أسهمت بذاتها في تدهور وضع أمني كان من الممكن معالجته في وقت أقصر وبتكلفة أقل، وبانتهاج طرق ملتزمة بالدستور والقانون وأطر حقوق الإنسان. وباتت السلطات إزاء تمرد مسلح واسع كان من قبلُ منخفض المستوى، في مواجهة تنظيم متعدد ذي مستوى قتالي أعلى، وقد كان العنف مركّزًا على مجموعة واحدة نشطت في الفترة آب/ أغسطس 2009 – تموز/ يوليو 2013 في ثلاثة مراكز من محافظة نائية واحدة (رفح والعريش والشيخ زويد في شمال سيناء).

فكيف وصلت الحال هناك إلى هذا الوضع؟ إن تتبعًا مدققًا لوتيرة العمليات ونوعيتها وتحليل سبل مواجهة السلطات لها تبين الفجوة بين ما يصرح به النظام والحقائق التي تجري على الأرض. ففي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 – بعد ستة شهور من بداية حكم الرئيس السيسي – أعطى المسلحون في سيناء البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعد أن أعلن هذا التنظيم "خلافته" في الموصل. وصار الكيان الجديد يُعرف بـ "ولاية سيناء"، إثر ضم معظم فصائل تنظيم "أنصار بيت المقدس" إلى مجموعات محلية أخرى أصغر منه. وكان هذا تطورًا غير مسبوق في تاريخ ظاهرة التنظيمات الجهادية المسلحة، إذ لم يبايع أيّ تنظيم جهادي مصري بهذا العدد تنظيمًا أكبر منه خارج الحدود من قبل[36].

وعلى النقيض من خطاب السلطات الأمنية والعسكرية، تدّعي بيانات وتقارير ميدانية تصدرها "ولاية سيناء" أن عمليات التنظيم في اتساع. ففي الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 – تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، زعم التنظيم قتل نحو 800 جندي وضابط نظاميين وما يزيد على مئة من المخبرين والمتعاونين، وأنه استولى على مدافع هاون ثقيلة (120 مم)، ومضادات طائرات من طراز ZU-23 (25 مم)، ورشاشات ثقيلة من

---

[35] Omar Ashour, "Sinai's Stubborn Insurgency: Why Egypt Can't Win?" *Foreign Affairs*, vol. 94, no. 6 (November–December 2015), accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/KgiCaJ

[36] Omar Ashour, "ISIS and Wilayat Sinai: Complex Networks of Insurgency under Authoritarian Rule," *German Council on Foreign Relations (DGAP) Policy Papers*, no. 15 (August 2016), pp. 1–20, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/TfH8xN

طراز DShK (14.5 مم)، وعشرات البنادق الآلية من طراز الكلاشينكوف (7.62 مم)، وأنّ هذه الأسلحة كلها قد تمّ الاستيلاء عليها أثناء هجمات على القوات النظامية، أو هجمات مضادة لها[37].

ولعل من الأحداث البارزة التي تشي بتطور قدرات هذا التنظيم، تمكّنه في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 من خرق الإجراءات الأمنية بمطار شرم الشيخ، وتمرير قنبلة على طائرة روسية، ما أسفر عن مقتل ركابها وطاقمها جميعًا، وقد كان عددهم 224 ضحية. وقد عصفت هذه الحادثة (حادثة طائرة "متروجيت") بشدة بحركة السياحة القادمة إلى مصر كانت حتى هذا الوقت، الأكبر بين العمليات الإرهابية التي شهدتها كل من مصر وروسيا. وفي كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2016، زعمت "ولاية سيناء" تدمير 25 مدرعة (بما في ذلك دبابات وكاسحات ألغام وجرافات لهدم البيوت والأنفاق)، وقتل 100 جندي (أكّد الجيش مقتل 37 منهم فقط). وبغض النظر عن اختلاف أعداد القتلى بين الطرفين، الذي يمكن أن يُردّ إلى دواعي الإعلام الدعائي و"تراشقاته" بين الدولة والتنظيم، فإن الأمر المؤكد هو أن تمردًا بهذا الحجم وبهذه القدرة لم ينتهِ، بل إنه يمضي في اتساع.

يسجل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (شبه الرسمي) 1165 هجومًا مسلحًا على القوات المسلحة والشرطة خلال الفترة 2014–2016. ويُترجم هذا الرقم غير المسبوق إلى متوسط يبلغ هجومًا واحدًا في كل يوم على مدى ثلاث سنوات من فترة حكم السيسي[38]. أما قاعدة البيانات الخاصة بباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المتعلقة بـ "ولاية سيناء" وحدها، فقد سُجِّلَ فيها ما يزيد على 800 هجوم خلال الفترة 2014–2016، وما يزيد على 300 هجوم خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2017[39].

كان هجوم مسجد الروضة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 هو الأشد فتكًا من حيث ما أوقعه من ضحايا، فقد بلغ خمسة أضعاف أسوأ هجوم عرفه نظام مبارك (57 سائحًا في مذبحة الأقصر في عام 1997)، وأشد فتكًا بتسع عشرة مرة من أسوأ هجوم وقع في عهد الرئيس محمد مرسي (مقتل 16 جنديًا في كرم أبو سالم في عام

---

[37] Omar Ashour, "Sinai's Insurgency: Implications of Enhanced Guerrilla Warfare and Urban Terrorism," *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 42, no. 6 (June 2017), p. 12.

[38] أحمد كامل البحيري، "رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام 2016"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **دراسات**، 2017/1/4، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/NnHUqc

[39] Ashour, "Sinai's Insurgency."

2012). وعند مقارنة هذا الهجوم بأحداث دموية؛ على غرار الهجوم الذي استهدف مساجد في بغداد خلال كانون الثاني/ يناير 2017 (52 ضحية)، وكابل خلال حزيران/ يونيو 2017 (150 ضحية)، وشمال شرق نيجيريا خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 (50 ضحية)، فإنه يُعد ثاني أسوأ هجوم إرهابي في هذا العام؛ أي بعد تفجيرات مقديشو في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 (358 ضحية).

وبالتوازي مع ما يجري في سيناء، تنشط خمس مجموعات مسلحة أصغر من كيان "ولاية سيناء" في مناطق مختلفة من الوادي بين دمياط شمالًا وأسيوط جنوبًا، وفي الصحراء الغربية أيضًا. كما نوعية التكتيكات المستخدمة تشي بتطور لا يُعدّ قليلًا؛ فهجوم طريق الواحات في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وكذلك الهجوم على بلدة الشيخ زويد في تموز/ يوليو 2015، يقدم كلاهما مثالًا على التكتيكات الجديدة المستخدمة والقدرات الميدانية النوعية لتلك التنظيمات، رغم قلة عددها وضعف تسلحها مقارنةً بالقوات المسلحة.

لتسليط الضوء على الإستراتيجية الأمنية – العسكرية للنظام، فإنه يمكن تلخصيها في ثلاثة أركان رئيسة: القمع المكثف، والدعاية الحكومية (البروباغندا)، والعمل الاستخباري. ولعل أفضل ما يمثل هذه الأركان حاليًا هو التعامل مع الأزمة السيناوية في "العملية الشاملة – 2018"؛ إذ ارتبط هذا التصعيد العسكري والأمني والإعلامي ضد التنظيمات المسلحة بحلول موسم الانتخابات الرئاسية المصرية. وبدت إستراتيجية النظام المتبعة مجافية – كالعادة – للمحددات القانونية والدستورية، في حين أن الكثير من الممارسات والتكتيكات المطبقة تخصم من تأثير بعضها تجاه بعضها الآخر. فصنف القمع المستخدم المتسم بكثير من العشوائية، والنزوع الانتقامي واللاعقلانية، يؤثر كلاهما سلبيًا في شبكات المتعاونين وفي الداعمين لتلك التحركات العسكرية، وأسلوب الدعاية الذي يوظفه النظام يخصم – أيضًا – من صدقية العمليات؛ بسبب التهويل وتدني المستوى المهني له. ويقوض عديد التكتيكات المستخدمة هدف العملية الإستراتيجي المتمثّل بهزيمة المسلحين وإنهاء حالة العنف.

أما المستوى الكلي للأزمة، فلا يمكن تلمس ملامح إستراتيجية واضحة الأركان ومتكاملة يعتمدها النظام الحاكم في هذا الشأن، فضلًا عن عدم وجود مساعٍ جدية لاجتثاث جذور العنف بما في ذلك دفع جهود المصالحة الوطنية، والحد من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وبناء آليات لاعنفية لحل الأزمات، فضلًا عن استعادة حكم القانون للحد من الانتهاكات، والإسراع بإصلاحات في قطاع الأمن طال انتظارها، وفيما يتعلق بضبط

العلاقات المدنية – العسكرية، وبذل جهود جدية – غير دعائية – في تحديث خطاب ديني وتطويره يعزز مجمل هذه السياسة، وخصوصًا في شقها المتعلق بقبول الآخر وتعزيز مبدأ الحوار.

## انحسار التأثير ومتوالية الفشل في السياسة الخارجية

يعبّر حصاد السياسة الخارجية لمصر، في الفترة المعنية بالدراسة، عن مقدار الخلل الذي أصاب مضمون المصلحة الوطنية، من خلال ربطها بهدف بقاء النظام. لقد انعكس هذا الخلل على سياسة مصر الخارجية وعلى سياسات دول المنطقة الداعمة لمصر. فكما حدّد النظام المصري مصلحته العليا بملاحقة مناوئيه السياسيين، وسحق قوى الثورة، رأى حلفاؤه الإقليميون في ثورات عام 2011 خطرًا وجوديًا عليهم. وضمن هذه الرؤية الضيقة للمصلحة الوطنية، جرى استهداف حركات التيار الإسلامي وأحزابه، من دون تمييز بينها وبين حركات التطرف المسلحة، الأمر الذي بات أقرب إلى مرتكز للسياسات الخارجية بالنسبة إلى هذه الدول.

لقد تماهى خطاب السياسة الخارجية مع إعلام النظام في إعادة العمل بفزّاعة الإسلاميين، ولم يجرِ استدعاء خطاب الحرب على الإرهاب بكثافة لتبرير السياسات القمعية تجاه المعارضين أمام العالم فحسب، بل لتبرير إقامة تحالفات إقليمية وعَقد صفقات تسليح ضخمة مع روسيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والصين أيضًا، وفق عنوان عريض هو أن مصر في حالة حرب على الإرهاب. ولم يُعرف كيف ستسدد مصر تكاليف هذه المشتريات ولا الغاية الرئيسة من هذه العقود الضخمة؛ بالنظر إلى أن الحرب على الإرهاب لا تتطلب المعدات والأسلحة الثقيلة التي تتضمنها تلك العقود.

وأنتج الخلل الذي أحاط بمفهوم المصلحة الوطنية تفاقمًا في وضعية الأمن القومي العربي السيئة أصلًا، وأوجد قناعات منها أن إسرائيل لم تعد مصدر التهديد الرئيس لتلك الدول، في حين صارت إيران أو قطر أو تركيا العدوَّ الرئيس لها. ضمن هذا السياق، لم يعد مستغربًا أن يتم طرح إسرائيل حليفًا إستراتيجيًا وشريكًا أمنيًا لمصر، وهو وضع لم يسبق له مثيل منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. بدأ هذا التحالف بشكله العلني لدى موافقة إسرائيل على انتشار القوات المصرية في شمال سيناء لمواجهة الجماعات المسلحة، ثم تعزّز حتى صارت إسرائيل شريكًا في

العمليات المسلحة هناك[40]. ولم يكن مفهومًا ماهية القنوات التي تمر منها هذه النوعية من السياسات. ومما يثير مثل هذا التساؤل، على سبيل المثال، فتح السيسي قناة للتواصل المباشر والدائم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ وذلك بحسب ما كشفته تقارير صحافية بيّنت أن السيسي يتحدث هاتفيًا مع نتنياهو أسبوعيًا. يضاف إلى ذلك إعراب السيسي، أثناء لقائه برؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، عن إعجابه بالقدرات القيادية لنتنياهو التي "لا تؤهله لقيادة دولته وشعبه فقط، بل إنها كفيلة بأن تضمن تطور المنطقة وتقدم العالم بأسره"[41].

يحدث تهميش أدوار وزارة الخارجية في الملفات الخارجية الأكثر حساسية في مقابل تعاظم دور أجهزة المخابرات وانفرادها مع الرئيس السيسي برسم السياسة الخارجية وتنفيذها. وهذا ما يفسر قرارات استدعاء دبلوماسيين وتحويلهم من بعثاتهم إلى بلدان أخرى، فضلًا عن قرارات الإبعاد وإحالة عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي على وظائف في الجهاز الإداري للدولة بتوجهات تصدر من المكون الأمني الحاكم[42].

اقترن خطاب السياسة الخارجية لمصر بخطاب إعلامي محلي يروج لشعارات وطنية متطرفة قوامها بث الخوف من الأجانب، وادعاء مواجهة مؤامرات خارجية وما يسمى حروب الجيل الرابع، ودمج هذا كله في خطاب الحرب على الإرهاب. وقد تسبب هذا الأمر، مرات عديدة، بأزمات دبلوماسية مع دول عربية؛ مثل السعودية والسودان والمغرب، علاوة على الأزمات التي باتت وزارة الخارجية تعجز عن التعامل معها والتي تنتج من جراء التغول الأمني؛ مثل حادثة الطائرة الروسية، وقصف السياح المكسيكيين، وأزمة مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني. وفي هذه الأزمة الأخيرة تحدثت تقارير دولية عن أن ريجيني كان ضحية الصراع بين الأجهزة المخابراتية والأمنية[43].

---

[40] Mohamed Soliman, “Sisi’s New Approach to Egypt-Israel Relations,” The Washington Institute for Near East Policy, Fikra Forum, 29/6/2016, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/ktBrGc

[41] محمد عطية، "يهود أمريكا: السيسي وصف نتنياهو بأنه 'زعيم جبار يمكنه تطوير العالم'"، التحرير الإخباري، 2016/2/15، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/p2b9jN

[42] نفّذت وزارة الخارجية توصيات أمنية بإنهاء ابتعاث عدد من الدبلوماسيين في الخارج وإعادتهم إلى مصر، وذلك كله على خلفية "الشك في ولائهم" للنظام الحاكم، أو بتهمة التعاطف مع الإخوان، انظر:

Asmahan Soliman, “Behind the curtains of the Foreign Ministry: Security apparatuses play for control,” Mada Misr, 22/5/2017, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/2hU7ax

[43] "التايمز: ريجيني كان ضحية الصراع بين الأجهزة الأمنية المصرية"، بي بي سي عربي، 2016/6/10، شوهد في 2018/3/21، في:

ولعل أحد أهم تجليات أزمة السياسة الخارجية انفراد الرئاسة والأجهزة المخابراتية بعقد صفقات واتفاقيات خارجية من دون مشاركة المؤسسات الرسمية المعنيّة في الدولة، وكذلك من دون التقيد بالإجراءات التي يحددها الدستور والقانون. ومن أهم الأمثلة، في هذا السياق، صفقات الغاز الأخيرة مع إسرائيل، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع السعودية وإسرائيل وقبرص واليونان، والتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير التي لم يُكشف عنها رسميًا إلا بعد أن كتب صحافيون من خارج مصر عنها. وخلال الفترة الأخيرة، جرى منح السعودية ألف كيلومتر مربع من سيناء لمشروع "نيوم"، وهو مشروع ملتبس المعالم، خصوصًا في جوانبه السياسية، في ضوء أن أجزاءً من هذا المشروع تتطلب موافقة إسرائيلية[44]، فضلًا عن قيام شركات إسرائيلية بإبداء رغبتها في أن تكون جزءًا منه[45]. وثمة خشية من أن يفتح هذا المشروع الباب لتدويل منطقة تيران وصنافير ومضيق العقبة بأكملها، وحجب ميزة تحكم العرب فيها أثناء أي صراع في المستقبل[46].

ويقدم اتفاق المبادئ مع إثيوبيا والسودان، في آذار/ مارس 2015، مثالًا آخر على ظاهرة الانفراد في رسم السياسات الخارجية في القضايا المصيرية. فقد وقّع السيسي الاتفاق مقدّمًا تنازلات للجانب الإثيوبي، من دون علم وزير الموارد المائية والري، حسام مغازي، الذي يعتبر المسؤول الأول في الحكومة عن إدارة ملف سد النهضة[47]. وقد تأزمت هذه المسألة مع ازدياد ضعف الإدارة المصرية لملف الأزمة، وضعف التنسيق مع السودان، وتعنّت الجانب الإثيوبي[48]. أما التوتر مع السودان حول حلايب وشلاتين، فأصبح أمرًا دوريًا مرتبطًا

---

https://goo.gl/EEknBJ

[44] "Egypt Commits 1,000 Sq Km to Joint Saudi Arabia Mega-city," *Haaretz*, 5/3/2018, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/ZbEQc3

[45] "الألف كيلومتر.. أولى خطوات مشروع "نيوم" مع مصر"، الجزيرة نت، 2018/3/7، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/DVc3ES

[46] "بن سلمان يروّج لصفقة القرن... واقتراب تدويل البحر الأحمر"، **العربي الجديد**، 2018/3/7، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/yi7qQt

[47] محمد عتمان، "مغازي لمحلب: لا أعلم شيئًا عن اتفاقية سد النهضة"، دوت مصر، 2015/5/17، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/4uehrs

[48] عماد عنان، "لماذا خسرت القاهرة معركة سد النهضة؟"، نون بوست، 2017/11/18، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/rinR5s

بمطالبة مصر السودان بعدم إيواء أفراد جماعة الإخوان المطاردين قضائيًا في مصر، بل تعداه في حالات أخرى إلى تصريحات مسؤولين سودانيين مفادها أن مصر تدعم متمردي دارفور ودولة جنوب السودان.

إنّ السرية طابع آخر لبعض السياسات الخارجية لمصر، ولعل المثال الأبرز هنا هو العلاقة بإسرائيل، فقد كشفت صحيفة **هآرتس** عن لقاء سري تم في 21 شباط/ فبراير 2016 في مدينة العقبة، جمع وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري وزعماء مصر وإسرائيل والأردن، وقد عرض خلاله كيري ما اعتبره "مبادرة سلام إقليمية" وذلك بعد عام من اللقاء، وعبر طرف خارجي[49]. وذكرت صحيفة **نيويورك تايمز**، أيضًا، أن إسرائيل شاركت بأكثر من مئة ضربة جوية في الحرب على الإرهاب في سيناء، وأنها تزود الجيش المصري بنتائج عمليات الاستطلاع التي تقوم بها طائراتها في سيناء[50]. أما العلاقات بكوريا الشمالية، والتي تسببت بأزمة مع الحليف الأميركي، فقد تمت أيضًا بسرية وباختراق العقوبات الدولية ضدها. وقد نقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عن مسؤولين في الأمم المتحدة والولايات المتحدة قولهم إن مصر تشتري الأسلحة من كوريا الشمالية، وتسمح للدبلوماسيين الكوريين باستخدام سفارة بلادهم في القاهرة مركزًا لبيع الأسلحة لدول أخرى[51]. ويعتمد مبدأ السرية أيضًا فيما يخص عشرات العقود التي أبرمتها الأجهزة المخابراتية والأمنية؛ مثل العقود المبرمة مع شركات غربية خاصة لشراء أسلحة وأجهزة تجسس لقمع المتظاهرين، والعقود مع شركات علاقات عامة أميركية لتحسين صورة مصر في الخارج البالغة تكلفتها نحو 240 ألف جنيه يوميًا (أي ما يزيد على 13 ألف دولار)[52].

باتت حالة التناقض بين المعلن والممارَس في السر أقرب إلى مبدأ. ومن الأمثلة هنا الدعم المصري العسكري لقوات خليفة حفتر في ليبيا؛ فقد جرى توجيه ضربات طيران مصرية في العمق الليبي لمصلحة حفتر، على

---

[49] Barak Ravid, "Kerry Offered Netanyahu Regional Peace Plan in Secret 2016 Summit With al-Sissi, King Abdullah," *Haaretz*, 19/2/2017, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/mjfoT2

[50] David D. Kirkpatrick, "Secret Alliance: Israel Carries out Airstrikes in Egypt, with Cairo's O.K.," *New York Times*, 3/2/2018, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/ryTuL2

[51] Declan Walsh, "Need a North Korean Missile? Call the Cairo Embassy," *New York Times*, 3/3/2018, accessed on 21/3/2018, at: https://goo.gl/zJnQ78

[52] محمد المنشاوي، "أوهام تحسين صورة مصر في الخارج"، الشروق نيوز، 2017/12/28، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/QM2Hx9

نحو سري. ويحدث هذا رغم إعلان الحكومة المصرية دعمها لحكومة التوافق واتفاق الصخيرات. لقد أدى العداء للإخوان والخلط بينهم وبين "تنظيم الدولة" إلى دعم مصر لخصوم الإسلاميين في ليبيا؛ وذلك كما فعلت دول أخرى، مثل الإمارات وفرنسا وروسيا، ما عمّق الصراع في ليبيا وعرقل جهود المصالحة.

إنّ التناقض ذاته جلي في موقف مصر مما يجري في سورية أيضًا. فرغم موافقة مصر على القرارات الدولية ضد نظام الأسد، فقد تبنّى الخطاب المصري الرسمي دعم الجيش الوطني السوري، كما كسرت مصر العزلة عن النظام السوري بتبادل الزيارات الرسمية ولا سيما على المستوى الأمني، وقد دعمت مصر على لسان سفيرها في لبنان التدخل الروسي[53]، وأعلن بشار الأسد أن ثمة تعاونًا أمنيًا مع مصر، وأن مصر وسورية في خندق واحد ضد الإرهاب[54]. وترى مصر أن المعارضة المسلحة هي جماعات إرهابية تستهدف إسقاط الدولة وتقسيم الجيش، كما تعتبر أنه من الخطر الوصول إلى تسوية سياسية يكون الإسلاميون طرفًا فيها.

ولم ينفصل هذا الخطاب عن قضية حصار قطاع غزة، فقد سعى النظام في البداية لتصفية حركة حماس في توافق تام مع الخطاب الإسرائيلي، واستمرت سياسات إغلاق المعابر، وإنشاء منطقة عازلة على الحدود بين مصر والقطاع بعد تهجير سكان رفح المصرية بأكملها وهدم الأنفاق. ثم انفتح النظام في مرحلة لاحقة على حركة حماس، وقام برعاية مصالحة بينها وبين السلطة الفلسطينية، وقد جاء ذلك في سياق ما يطلق عليه "صفقة القرن". وتشير المعلومات التي تسربت عن الصفقة أنها تتضمن الاستجابة لإملاءات إسرائيلية أميركية تتضمن فرض تطبيع علاقات عدد من الدول العربية بإسرائيل، والتفريط في القدس، والتنازل عن حق العودة، وقبول دولة بلا سيادة[55].

---

[53] جواد الصايغ، "سفير مصر في لبنان لـ 'إيلاف': أي تهديد للخليج تهديد لنا"، إيلاف، 2016/7/18، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/bd3iYZ

[54] "الأسد: نثق بروسيا ونحن ومصر في خندق واحد ضد الإرهاب"، روسيا اليوم، 2015/8/25، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/VkLQhn

[55] صالح النعامي، تقرير صائب عريقات: صفقة القرن تصفية للقضية الفلسطينية، **العربي الجديد**، 2018/1/20، شوهد في 2018/3/21، في: https://goo.gl/Xw9qiq

لم يمنع ما سبق تحقيق السياسة الخارجية المصرية لبعض أهدافها، فقد عادت وتيرة العلاقات ببعض الدول الكبرى، والتي تأثرت بالانقلاب العسكري، إلى مستويات أقرب إلى الطبيعية. ويعكس هذا الأمر حجم التعاون الاقتصادي والعسكري مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان، وروسيا والصين أيضًا. كما أمّن النظام المصري قرضًا كبيرًا من البنك الدولي، فضلًا عن مليارات من المنح والقروض من السعودية والإمارات. واستأنفت مصر نشاطاتها في الاتحاد الأفريقي بعد تعليقها بعد الانقلاب، وقام السيسي بعدة جولات في شرق أفريقيا وغربها. وحصلت مصر، عام 2016، على مقعد في مجلس الأمن بدعم إقليمي ودولي واسع، وحضرت قممًا لتجمعات إقليمية ودولية متعددة؛ مثل الاتحاد الأفريقي، والبريكس، وحوض النيل، وقمة العشرين للشراكة مع أفريقيا، والقمة الإسلامية الأميركية، وغيرها.

## خاتمة

أخيرًا، ما كان لهذا الحصاد أن يكون على هذا النحو لولا طبيعة النظام المصري الإقصائية والقمعية في الداخل وما يرتبط بها من ضعف المعارضة وانقسامها من جهة، والدعم الإقليمي والدولي للنظام وسياساته من جهة أخرى.

وفي حال وعي النخب في مصر مأزق الحكم الراهن، فإنها ستحتاج، من دون شكّ، إلى أكثر من صخب البروباغندا، وتلك الصورة الوردية التي ترسمها التصريحات الحكومية؛ فالدخول في مسار مغاير لتلك السياسات الاقتصادية التي تدفع نحو المزيد من التهميش الاقتصادي للفئات الأشد فقرًا، وإنهاء حالة الانحياز الاقتصادي الواضحة، وفض مسالك الفساد والاحتكارات وغيرها من ممارسات سوء الإدارة، كلّ ذلك سيحتاج إلى خطة إنقاذ اقتصادي تترافق وحالة انفتاح سياسي حقيقية.

ولن يكفي استمرار سياسة العلاج بالصدمات، بسبب آثارها الاجتماعية الثقيلة، حتى إن أدت إلى تحسن في مؤشرات النمو، وخفض عجز الميزان التجاري، وزيادة تدفقات السياحة، وارتفاع الاحتياطي الأجنبي. فالآثار التي أنتجها خفض الدعم، والتضخم إثر تحرير سعر صرف العملة، وفرض ضريبة القيمة المضافة، لا تزال

تؤجج نار الغضب أسفل الرماد. وليس من المتصور أن يحدث تعافٍ اقتصادي في حال استمرار توجهات النظام المنحازة ضد الفئات الأشد فقرًا، وتفضيل التوسع في سياسة الاستدانة.

ولا حاجة إلى تأكيد أن الوضع الأمني عامل مؤثر جدًّا في إمكانية إنجاز تعافٍ للاقتصاد، وخصوصًا في قطاع السياحة الأكثر قدرة على خلق الوظائف وجذب الاستثمارات، وكذا في غيره من قطاعات تراهن عليها الدولة في زيادة موارد النقد الأجنبي. وهذا التحسن المطلوب في الملف الأمني لا مجال أيضًا لإنجازه في ظل هيمنة النخبة الأمنية على دولاب القرار وآلة الحكم. فثمة ضرورة لتبني مقاربة أمنية مغايرة للمقاربة الراهنة التي تغذي عدم الاستقرار؛ إذ إن تهدئة الأوضاع تحتاج إلى الكف عن سياسات الاستئصال السياسي وتغيير السياسات الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وعمومًا، لا يُتوقع تغيير هذه العوائق السلبية جميعها في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية من دون بناء معادلة سياسية بديلة، قوامها المصلحة الوطنية التي تقوم عليها حكومة ديمقراطية منتخبة تتعامل وفق مبادئ الحكم الرشيد.